

الأخبار الثورية

M. BLANC

Poste Restante, 103 Avenue de la République Paris 11e

عنوان المراسلة

على هامش الانتخابات الموعودة : السؤال ؟

المشروع الثورية ، والذين يتمسكون
« بالمشروع » القائمة .

وكان اجماع الشعب انذاك ممثلا في منظماته
التقدمية والوطنية ، على ضرورة الغاء الاسباب
الحقيقية للامنة ، وانتخاب مجلس تأسيس ،
يعطي للبلاد مؤسساتها ، واطارها القانوني ،
ويحدد اختياراتها الاساسية .

ومهما كانت ملايسات الفترة ، فان التطلع
العام للجماهير كان يرمي الى التغيير الحقيقي
للبنيات القائمة .

وتتتابع الاحداث ، ولكن سياسة الحكم تظل
هي هي ، معارضة اساسا لمصالح الجماهير
وطموحها . ويعمد النظام طوال السنين الماضية
الى القمع المنظم ، عبر سلسلة من الاعتقالات
والاختطافات والتصفيات الجسدية .

ان النظام ما يزال هو هو ، رغم محاولة
التمويه الجديدة ، « الصحراوية ..
الديمقراطية » .

انه الان يرمي بمخططة الجهنمي الى اصفاء
مسايق جديدة على وجهه البشع ، وتضييع
الجماهير عن هدفها الحقيقي ، وتمييع نضالاتها
والحاق « الآخرين » بسياسته الحالية .

من الدفاع عن مصالحها الحيوية ، وتجديد
نضالاتها ، وحرمانها من كل حماية ضد الطرد
التعسفي . وهدف النظام اساسا هو تعطيل
دورها الحاسم في معركة التحرر الشامل .

فما هو الخط الذي ستلتزمه الحركة التقدمية ،
اثناء الحملة الانتخابية ، امام هذا التحدي
الواضح . هل تملك في مسلسل التنازلات
- تنازلاتها - ان تقصد على النظام مخططة الذي
يرمي الى بقاءه ، على حساب تحرر الجماهير
الشعبية ؟

ذلك هو السؤال .

لسنا في حاجة الى التذكير بأن الحياة السياسية
بالمغرب ، وفي الفترة الانية ، قد سجلت تراجعات
كبيرة ، في عمقها ومحتواها . وان النظام القائم
اصبح يحكم قبضته على السلطة ، برضى
وتواطؤ القيادات السياسية للحزب المعارضة .

ولسنا بحاجة ايضا الى التذكير بأنه لم يطرأ
اي تغيير على طبيعة هذا النظام التقليدي
واساليه في الحكم ، ومفاهيمه للعلاقة بين
الحاكم والمحكوم .

ولكن الجديد نلمسه واضحا في موقف
« الآخرين » من الاحداث وتطوراتها .

وان المرحلة يطبعها اليوم الاستعداد للانتخابات
المحلية والوطنية ، وذلك في اطار « عهد جديد »
و « انفتاح » ي دشنه رئيس الدولة بتحديد المفهوم
والقالب الذي ستتم فيه « التجربة الديمقراطية » .

فما هي العناصر الفاعلة في هذه التجربة ؟

من المسلم به ان المغرب قد عاش منذ الاستقلال
فترة اتسمت بالتوتر ، وتعاقب الازمات السياسية
وصراع لم يفتر ضد مغتصب السلطة ، وتعبير
اخر ، صراع بين الذين يعملون على اقامة

فاين نحن اليوم من « البرنامج الشمولي
المتكامل الذي لا يقبل التجزئة ، والذي يتضمن
تغييرات جذرية ومتزامنة تتعلق بالشؤون
الناسيسية .. وبالاختيارات الوطنية
الاساسية »

لقد قام النظام بتصدير الازمة ، حيث حرك
موضوع الصحراء ، وخلق ظروفنا مناسبة
لاستقراره ، وهو يدعونا اليوم الى « السلم
الاجتماعي » .

ان دلالة هذا الطرح لواضحة ، وهي تجريد
القوات المنتجة من سلاحها الاساسي الذي يمكنها



اقترن اسم ماو تسي تونغ بالتجربة الثورية
الكبيرة للشعب الصيني ، ومهما تكن اعتقادات
المرء السياسية والروحية ، لا يمكنه التقليل من
الدور الهائل الذي لعبه هذا المناضل كمفكر
وقائد لشعب يفوق تعداد 800 مليون . وبالرغم
من ضخامة مساهمته في تحرر وانعتاق شعبه ،
فلم يكن ماو تسي تونغ صانع الثورة الصينية
بل ناضل في اطار حزب طلائعي قاد الطبقات
الكادحة والشعب كله نحو الانعتاق والتقدم .
وساهم على الخصوص بمعرفته الدقيقة لمجتمع
والاخذ بعين الاعتبار بخصوصياته دون اللجوء
الى محاولة نقل تجربة اجنبية بطريقة
ميكانكية سواء خلال معركة التحرر الوطني او
ابان الثورة الاجتماعية .

وبمعرفة واستعمال هذه الخصائص تمكن من
توعية وتحريك الجماهير الفلاحية بقيادة الطبقة
العاملة محطما بذلك خرافة تشبث الفلاح بالماضي
وعدم قدرته على ثناء مجتمع جديد .

وتمكن بمعرفة هذه الخصائص من ربط
معارك متتالية ومختلفة في ثورة منسجمة واحدة
ومستمرة : المعركة ضد امراء الاقطاع وعملاء
الاستعمار والمعركة ضد الغزو الاجنبي والمعارك
الاقتصادية والاجتماعية من ثورات فلاحية
وصناعية وثقافية .

وينفس الدقة في معرفة مجتمعه تمكن من
التحكم في التناقضات داخل الشعب دون انكار
الصراعات الاجتماعية مع اعطاء كل فئة اجتماعية
الامكانية على استعمال طاقاتها من اجل انعتاق
المجتمع والفرد .

وخلال لقاء المناضل الشهيد المهدي بنبركة مع
الزعيم الصيني اكد هذا الأخير على ضرورة
التعمق في دراسة واقع المجتمع المغربي مذكرا ان
تراث الشعب المغربي يتضمن تجربة رائعة :
تجربة المجاهد عبد الكريم الخطابي التي
استفادت منها الثورة الصينية ، خاصة فيما
يتعلق بمبادئ حرب التحرير الشعبية .

- على ص 4 و 5 -

الحكم المطلق .. و اللعبة الانتخابية

المحاكمات تكشف استمرار القمع والارهاب

عرف المغرب خلال هذا الصيف ، سلسلة من المحاكمات السياسية « بتهمة المس بامن الدولة » في عديد من المدن المغربية : سطات ، الدار البيضاء الرباط ، فاس ، مكناس ، وشملت مات من العمال والفلاحين الفقراء والطلبة الذين اعتقلوا في ربيع وصيف 1973 . بالاضافة الى عشرات المناضلين من التلاميذ والطلبة والاساتذة الذين اعتقلوا في نفس السنة بعد منع المنظمة الطلابية الاتحاد الوطني لطلبة المغرب .

وفي الوقت الذي تناضل فيه الجماهير المغربية من اجل فرض اطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين ، عسكريين ومدنيين ، وفي ظروف ما أسمى بالانفتاح ، كان جواب النظام القائم هو اصدار احكام قاسية : حكم بالاعدام على المناضل عبدالله المالكى واحكام اخرى يصل العديد منها الى ثلاثين سنة سجنا .

وقد تأكد من خلال المحاكمات جو الارهاب والرعب الذي ساد المغرب سنة 1973 حيث ذكر العديد من « المتهمين » بالوسائل القمعية التي استعملت خصوصا بالبوادي المغربية حيث افرغت قرى بأكملها من الرجال والاطفال والنساء ليتم نقلهم بواسطة الطائرات الشاحنة الى مراكز التعذيب التي هيئت في عدة مناطق لهذا الغرض مثل : ضيعة بالقرب من سطات ، واخرى قرب بني ملال ، وثالثة في تادلة وضبعة مازيلا ، علاوة على قبو مطار انفا والمراكز المعروفة كدرب مولاي الشريف وغيرها لا زالت مجهولة لحد الآن .

وقد اوضح احد المتهمين الجو السياسي الذي كان يسود آنذاك بقوله : « لقد اعتقلت سنة 73 التي عرفت اعتقالات واسعة وتضييقا على الحريات ومنع المنظمات الوطنية والسياسية والنقابية مثل ا.و.ق.ش والاتحاد وط.م. وحجز الصحافة الوطنية في حين ظلت الصحافة الاستعمارية حرة في نشر اذليلها . » وان هذه السنة عرفت غلاء متصاعدا نظرا لارتباط البلاد المغربية بالسوق الرأسمالية منذ القرن التاسع عشر مما ادى الى نتائج خطيرة في مجال الاقتصاد حيث تضاعف الحيف والمضاربات والسوق السوداء والاحتكارات واصبح الاقتصاد المغربي يصدر أقل ويستورد أكثر . »

استشهاد ١٤ مناضلا

تحت التعذيب

فاذا لجأ النظام مرة اخرى الى استعمال ابشع اساليب التعذيب بالكهرباء والتجويد وغير ذلك من الوسائل التي عرفها المغرب « المستقبل » ، فقد كان من نتائجها هذه المرة استشهاد 14 مناضلا على الاقل وبقاء مصير آخرين مجهولا لحد الان ومن بينهم الحسين بن علي المانوزي وابراهيم الاشقر .

أما الذين نجوا من الموت فانهم لا يزالون يعانون من شتى الامراض المزمنة مثل الاختيار الثوري ص 2

الرومانيزم ، والديسانتاريا ، كما أكد ذلك جميع المعتقلين . وقد فقد العديد من المواطنين اثر هذا التعذيب توازنهم العقلي مثل الأخ الزاوي الملياني وهو طالب بكلية العلوم بالرباط . وصرح متهم آخر بان الدم استمر في النزيف من جهازه التناسلي أكثر من ثلاثة أشهر نتيجة استعمال الكهرباء لارغامه على الادلاء باعترافات خيالية . وصرح مناضل آخر للمحكمة : « نقلت في ابريل ١٩٧٣ الى معتقل رهيب مع عدد كبير من مناضلي الاتحاد و.ق.ش . حيث تضاعف التعذيب الجسدي والنفسي من تجويع وبرد وأمراض وأوساخ ، وان عدد من المناضلين كالمقاوم الاتحادي محمد العبدى وشتوكي لحسن وموحد المحو ماتوا في ذلك المعتقل الذي يوجد بأنفا وكان المقصود هو تحطيم جميع المعتقلين معنويا . »

وقد عبر أحد الجلادين عن حقد النظام بقوله للمعتقلين « ان هدفنا هو محو حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وجميع الاتحاديين » . اما عن اسلوب الاعتقال فقد تم غالبا عن طريق الاختطاف بالليل واستعمال قوات هائلة ضد كل مواطن كما كان الشئ بالنسبة لفلاح من الاطلس يزييد عمره على السبعين سنة ، حيث قدم اليه ٤٠ رجلا من قوات القمع لاختطافه من منزله ليلا ، ومعلوم ان معظم هؤلاء المعتقلين قضوا أكثر من ٣٦ شهرا في المعتقلات قبل تقديمهم للمحاكمة ودون ان يكون لهم الحق في الاتصال مع محاميهم ولا مع أهاليهم .

اسلوب « التأديب » الاقطاعي

سنوات دون تقديم أي مبرر قانوني لذلك ، مع فراغ الملفات من وسائل الاثبات ؟ وبعد صدور الاحكام بالبراءة يعتبر ذلك تبرعا وتفضيلا عليهم .

انه اسلوب « التأديب » الاقطاعي العتيق الذي يستهدف تحطيم كل رد فعل لدى المواطن وارغامه على القبول بمواقفه المزري والقبول بالطاعة العمياء والاستسلام للسلطة المستعلة .

ان هذا الاسلوب « التأديبي » وبقاء مئات المعتقلين السياسيين في السجون واستمرار الاعتقالات التعسفية للمواطنين تحت جميع المناضلين التقدميين والوطنيين على الاستمرار في النضال من أجل فرض أبسط الحقوق في التفكير الحر وممارسة الحقوق النقابية والسياسية وفرض رفع الحظر على المنظمة الطلابية : « الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وفرض الحريات السياسية الاساسية كحرية الصحافة وحرية التجمع والانتماء السياسي . »

واذ نهني اخواننا المناضلين الذين اطلق بيراجهم نطالب بكتيل كل الجهود لفرض اطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين مدنيين وعسكريين بدون استثناء

الذين استشهدوا تحت التعذيب:

المناضلون :

- محمد العبدى
- الشنوكي لحسن
- موحى اوحدو
- ايت وحمدان بن عبد السلام
- سعيد اوعيوط
- بعيرة ادريس
- باعيا محمد

ملفات فارغة واحكام قاسية

30 سنة سجن بحق المناضلين :

- مرموح محمد (بو حجلة)
- بنور محمد
- مرزاق اليزيد

25 سنة سجن في حق المناضلين :

- اودغيري زهير
- اولحاج لحسن

ما بين 20 و 10 سنوات سجنا في حق المناضلين:

- العياشي محمد
- كمالي لحسن بنحميدة
- الطاطوى احمد
- الوكيل محمد الشريف
- بلحسن احمد
- علاوى عبد القادر بن الطيب
- الهدي احمد بن محمد
- اومليل الحاج احمد بن موسى
- فوكيك ابراهيم
- اوشاين محمد

ذكرى ٢٠ غشت بين الامس واليوم

ان ذكرى 20 غشت 1955 ستبقى عالقة في اذهان الجماهير العربية في كل من المغرب والجزائر ، باعتبار هذه الذكرى تجسد ، التحام الشعبين في معركة التحرر الوطني ، ضد الاستعمار الفرنسي ، والوقوف في صف واحد متحدين قوى الطغيان .

ففي مثل هذا اليوم منذ احدى وعشرين سنة خلت قررت المقاومة المغربية وجبهة التحرير الجزائري ان تجعل من هذا التاريخ يوما للنضال على صعيد المغرب العربي حيث تحركت الجماهير في المغرب ، في كل من واد زم وخريبكة ومناطق اخرى في انتفاضة شعبية ضد قوى القمع والمعمرين الاجانب ، وفي نفس اليوم انطلقت الجماهير الجزائرية في سطيف على النهوض ضد الوجود الفرنسي .

وقد واجه الاستعمار الفرنسي انتفاضة الجماهير في كل من المغرب والجزائر ، وبالقمع والتقتيل ، ذهب ضحيتها مات من الشهداء في القطرين .

واذا كان النظام الرجعي في المغرب يحتفل بيوم نفي محمد الخامس باعتباره « ذكرى ثورة الملك والشعب » اي يوم 20 غشت 1954 ، فان الجماهير المغربية والجزائرية عندما تحتفل بذكرى 20 غشت 1955 ، انها تحتفل بذكرى وحدة النضال والتضحية من اجل تحقيق اهدافها الوطنية والوجدية ، هذه الذكرى التي ادت ثمنها لها بتضحيات المناضلين ودماء الشهداء .

وكان من المنطق بعد مرور احدى وعشرين سنة ، وبعد الاستقلال الشكلي للمغرب ، وتحرر الجزائر ان نكون اليوم ، امام وضع اكثر مما كنا عليه سنة 1955 باعتبار توفر الامكانيات امام الجماهير للمزيد من النضال المشترك والالتحام الجماهيري لنسف الحدود التي خلفها الاستعمار ، وتشديد صرح المغرب العربي في اطار الوحدة العربية الشاملة . غير ان الوقائع والاحداث صارخة عكس ما يجب ان تكون ، حيث الشعبين الشقيقين اليوم امام خطر الحرب والاقتتال ، واكثر تمزقا وتشردا مما كانا عليه بالامس .

وفي هذا الاطار ، نهيب بجميع المنظمات التقدمية ، الوطنية والدولية ، العمل على انقاذ حياة المناضل المالكي عبدالله ، وذلك بالتعبير عن التضامن معه ، والضغط على الحكم الرجعي المغربي للنراجع عن اهدافه التصفوية ، كما نوجه نفس النداء لكل الديمقراطيين ومحبي العدالة واصدقاء الشعب العربي في المغرب .

● ولد الاخ المالكي عبدالله بن باسو ، سنة 1948 بدوار تزكى تنغير . وهو من عائلة فلاحية فقيرة ، عرفت بنضالها ضد الاستعمار ، ثم من اجل التحرر الحقيقي بعد الاستقلال الشكلي .

● دخل المدرسة الابتدائية بقريته ، لكنه لم يتمكن من متابعة دراسته ، وطرد من المدرسة بسبب عجز عائلته على تغطية مصاريف الدراسة .

● التحق بصفوف الاتحاد الوطني للقوات منذ ريعان شبابه ، حيث عرف باستقامته وسلوكه النضالي المثالي .

● بعد نكسة 67 ، التحق بالمقاومة الفلسطينية وشارك بشكل فعال في الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني داخل الارض المحتلة .

● اعتقل سنة 1974 ، وبقي رهن الاعتقال السري الى ان قدم للمحكمة العسكرية بالرباط خلال شهر يوليو 1976 .

مع العمال المهاجرين ، ولا زالت العرائض توقع في هذا الشأن ، خاصة في باريس وضواحيها كما اخبرت ان « المحامي الاستاذ لوديرمان قد توجه الى المغرب باسم المنظمة ، وقام بعدة تدخلات لدى الوكيل العام لدى المحكمة العليا » .

وطالب البيان باطلاق سرا ح كل العمال المعتقلين وحث « الحكومة الفرنسية على وضع حد لتدخلات السلطات المغربية في القضايا النقابية الفرنسية » .

اما المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم بالمغرب ، فلقد اصدر من جهته بلاغا تضامنيا عبر فيه عن استنكاره للاعتقالات التعسفية ، وطالب البيان باطلاق سراح كل العمال نوه « بالتضامن الفعال الذي قامت به النقابة العمالية سيجيتي بفرنسا » .

من أجل انقاذ حياة المناضل المالكي عبد الله بن باسو

خلال شهر يوليو الماضي ، اصدرت المحكمة العسكرية بالرباط حكمها بالاعدام على المناضل المالكي عبدالله .



واذا كان النظام الرجعي في المغرب ، قد عود الرأي العام على مثل هذه المحاكمات الصورية ، والاحكام الجائرة ، فان ذلك لا ينقص من واجب التضامن مع المناضلين التقدميين وضحايا القمع في المغرب .

اعتقال ٨٣ عاملا مهاجرا مغربيا

اعلن « جورج سيغي » السكرتير العام لنقابة س ج ت بفرنسا ، ان 83 عاملا مهاجرا قد اعتقلوا بمجرد عودتهم الى المغرب لقضاء عطلتهم الصيفية ، وذلك بسبب نشاطهم النقابي داخل منظمة س ج ت .

واقد اصدرت هذه المنظمة يوم فاتح سبتمبر بيانا في الموضوع اعلنت فيه انها « ستواصل النضال ضد الاعتقالات التعسفية التي تعرض لها عشرات العمال المهاجرين المغاربة » .

واوضح البيان ان س ج ت قامت بعدة تدخلات لدى الفئصلية المغربية ، وكتابة الدولة في الهجرة ، كما انها نظمت حملة واسعة للتضامن

نضال الجماهير الاسبانية من اجل الديمقراطية

ونحن نتفكر من الاحاطة ببعض جوانب هذا التطور ، نقدم لقراءنا عرضا موجزا لاهم التحولات التاريخية التي عرفها نضال الشعب الاسباني منذ الحرب الاهلية ، على ان ننظر للوضع السياسي الراهن في عدد مقبل من « الاختيار الثوري » .

تشهد اسبانيا في الفترة الاخيرة تحولات سياسية هامة ، كما يسجل نضال الشعب الاسباني تقدما ملموسا نحو مواقع التخلص من سيطرة الحكم الديكتاتوري ، وفرض مطالبه الديمقراطية ، وتحقيق المزيد من المكاسب نحو اهدافه في حكم نفسه بنفسه .

معتمدة اساسا على قوتها الضاربة في الجيش ، وذلك في محاولة يائسة لتحطيم كل المكتسبات الديمقراطية ، يحركها ويدفعها اختصار ديكتاتوري - فاشستي .. وامام انهزاماتها في المعارك الديمقراطية وعدم قدرتها على استيعاب التجربة الجديدة ، لجأت الى اسلوب العنف وحشدت كل القوى لتفجير الحرب الاهلية التي انطلقت بدايتها بزحف الوحدات

وبدأت الحياة الديمقراطية تأخذ مجراها الحقيقي . وفي اطار هذا المسلسل الايجابي سجلت القوى التقدمية انتصارات ومكاسب هامة عززت الاختيار الجماهيري الديمقراطي وحقق مكاسب نضالية في كل المستويات :

الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .
الا ان الرجعية لم تستسلم امام هذا الواقع الديمقراطي ، بل ان تصاعد المد التقدمي قد جعل كل القوى اليمينية تتكتل وتحالف ،

لا شرعية النظام الديكتاتوري

ان سقوط الملكية واعلان الجمهورية باسبانيا سنة 1931 ، قد توج مرحلة نضالية هامة ، وجسد طموح الجماهير الكادحة ومنظماتها الديمقراطية المتحالية (الحزب الاشتراكي العمالي ، الحزب الشيوعي ، النقابات) في حياة ديمقراطية حقيقية . وبالفعل فقد انجزت خطوات مهمة في هذا الاتجاه حيث اقيمت المؤسسات الدستورية والهيئات التمثيلية ،

الطبيعة الاستبدادية للحكم المخزني

وبالرغم من شراسة اساليبه ، فان النظام المخزني لم يتمكن من بسط سيطرته على مجموع البلاد ، ذلك ان جزءا اساسيا منها (بلاد السبيبة) كان باستمرار خارج « شرعيته » ، كما كان الهدف من الانتفاضات القبائلية المستمرة هو الافلات من قبضة المخزن والالتحاق « بالسبيبة » .

ولقد كان الهم الاساسي عند النظام المخزني هو محاربة الحياة الجماعية وتفتيتها وفرض السيطرة الاقطاعية مكانها .

فاذا كان مجموع القبائل الخارجة عن نفوذ المخزن تعيش في مشايعة بدائية (الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ، انتخاب مجلس « الجماعية » الذي يتمتع بالصلاحيات التشريعية والتنفيذية وينتخب بدوره « شيخا » ينفذ القرارات المتفق عليها ..) فان اول ما يبادر به المخزن ، بعد اخضاع القبيلة بقوة السلاح ، هو تحطيم الهياكل الجماعية وفرض العلاقات الاقطاعية . فيقتطع الارض لصالح « شيخ » موالى يتحول بالمناسبة الى اقطاعي محلي ، او لصالح قبيلة اخرى موالية ، والغرض من ذلك هو تدعيم وتركيز نفوذ هذه القبيلة الموالية ، وفي نفس الوقت بث التفرقة في صفوف القبائل وضرب امكانية الوحدة والحياة الجماعية .

ولم يكتف المخزن بأسلوب الغزو العسكري للسيطرة على الجماهير ، بل كان يمزج ما بين أسلوب القمع المباشر واسلوب التفاوض مع رؤساء القبائل قصد نيل « البيعة » مقابل تركيز نفوذهم وتحويلهم الى اقطاعيين محليين ودمجهم في الهياكل المخزنية . هذا بالإضافة الى التدخل في الخلافات القبلية وتنميتها حسب منطق : « فرق تسد » .

اما عن الهياكل المخزنية نفسها فان « الادارة » لم تكن تتعدى جهاز « الشيوخ » على مستوى القبائل ، والقواد والباشوات على مستوى المناطق والمدن ، هم عبارة عن اقطاعيين يعينهم المخزن ويقتطع لهم الارض ، مقابل اداء ضرائب سنوية (من نقود ومواشي وحبوب ..) وتبقى لهم الصلاحية التامة في نهب القبائل ، وحرية التصرف في خدمة مصالحهم الشخصية ومصالح المخزن .

اما الركيزة الثانية والاساسية في الهياكل المخزنية: « المحلة » (جيش المرتزقة) فكان دورها الوحيد هو محاربة قبائل « السبيبة » الخارجة عن سلطة المخزن ، واخضاعها ولو مؤقتا بهدف نهبها وفرض الغرامات عليها .

والجدير بالذكر ان علاقات « الحاكمين بالمحكومين » في ظل النظام المخزني لم تقتصر على العلاقات الاقطاعية ، بل ان هذا النظام قد مزج الاقطاعية بعلاقات الاسترقاق . ففي عهد السلطان اسماعيل على الخصوص ، كان غزو قبيلة ما يتبعه مباشرة قتل الشيوخ ، ودمج الاطفال في الجيش ، ثم بيع الاسرى في اسواق العبيد .

وبخلاصة القول ان النظام المخزني هو (في جوهره نظام اقطاعي مستبد ، يذمر للحياة الجماعية ومعايير للتقاليد الشعبية الديمقراطية .

انه لم يرق يوما برضى من الشعب ، بل لم يستطع فرض سلطته الا بواسطة الغزو العسكري والاكراه والخديعة ، كما ان علاقاته بالمحكومين لم تكن سوى علاقات النهب والاستغلال .

الحكم كان بالاساس هو امتلاك الارض والتصرف فيها واقتطاعها قصد تركيز السلطة الاقطاعية واخضاع مجموع المواطنين الى منطق الرعايا والخدام . (قال السلطان اسماعيل بعد ان اتم غزوه العسكري لمجموع البلاد : « ... امتلكت الارض ومن عليها » ..)

وهذا ما جعل العديد من « الصالحين » ورجال الدين يتزعمون الانتفاضات الشعبية ضد المخزن ويقودون المعارك المسلحة ضد وجوده .

دليل المناضل : خصوصيات الاقطاعية المغربية

كما انها تنظم جمع الهدايا اجباريا من عند كافة السكان (« الزيارة ») .

● وفيما يخص علاقة الاقطاعي « بالخماس » (القن) فهي نفس علاقات الاستغلال البشع التي عرف بها النظام الاقطاعي ، الا ان الاقطاعي المغربي لم يكن له حق قانوني في بيع الخماس بمناسبة بيع الارض . لكن من الناحية العملية فان الخماس يبقى مضطرا للاشتغال في نفس الارض لصالح الملاك الجديد ، ذلك انه لا يمتلك امكانية العيش بشكل مستقل . يبقى اذن هذا الجانب القانوني مجرد جانب شكلي .

● وهناك ميزة اساسية عند الاقطاعية المغربية تتمثل في كونها قد تحكمت في بناء وتطور المدن ، على عكس ما جرى في اوربا مثلا .

فالحرفيون والصناع لم يتمكنوا بتطور ذاتي مستقل ، بل كانوا باستمرار تحت رحمة الدولة الاقطاعية التي تتحكم في اوضاعهم من خلال فرض الضرائب من جهة ، ومن جهة ثانية ، ومع سقوط الدولة الحاكمة وبروز سلالة جديدة ، تصاب كل اوضاعهم بالافلاس ، فلا يتحقق ذلك التراكم الحرفي الذي يشكل بؤادر التطور نحو النظام الرأسمالي .

وبخلاصة القول ان الاقطاعية المغربية ، هي في نهاية الامر اكثر شراسة وقساوة من الاقطاعية « الكلاسيكية » . (ويمكن تعميم هذه الاوصاف على مناطق اخرى في الوطن العربي) .

فلقد تميزت بطابع الفوضى والاستبداد ولعبت دورا سلبيا اساسيا في حبس تطور المجتمع المغربي وشده الى الخلف .

وهذا ما جعل الجماهير الشعبية تقاوم باستمرار هذه الطبقة وتطعن مشروعية سلطتها .

وفي الوقت بالذات الذي بدأ فيه التطور الاقتصادي والاجتماعي يوضح الصراع بين المستغلين والمستغلين ، ويأخذ صبغة يبرز فيها قوات اجتماعية يمكنها ، بعد تجربة ان تعي ظروفها وتتزعزع حركة التحرر ، في هذا الوقت دخل المستعمر البلاد ليحسم الموقف لصالح الاقطاعية (خاصة بعد انتهاء مرحلة « النهضة ») وذلك عن طريق تحالفه مع هذه الطبقة ، حيث لعب دورا اساسيا في تركيز سيطرتها الاقتصادية والسياسية .

(1) الاتحاد الوطني للقوات الشعبية : الوضعية الاجتماعية في البلاد المغربية (1967) .

ان الحكم الاقطاعي (المخزن) لم يتمكن تاريخيا من السيطرة على مقاليد السلطة الا بواسطة الغزو والاحتلال العسكري . فلقد قام هذا النظام على اساس اخضاع القبائل المغربية بالقوة وارغامها على مبايعة سلطان يستمد سلطته الروحية من انتماء عرقي مصطنع في غالب الاحيان ، ومن صلاحياته « كأمر للمؤمنين » .

لكن الدعوة للدين الاسلامي لم تكن في الحقيقة الا ذريعة ، حيث ان الهدف من الاستيلاء على

لقد تولد النظام الاقطاعي في المجتمع المغربي عن تطور مجتمع المشايعة البدائية عندما كانت « الجماعة » تسلم في حالات خاصة (الحرب مع القبائل المجاورة) كل السلطات الى « الشيخ » المنتخب مبدئيا لتسيير امورها ديمقراطيا . فلقد حدث ان هذا الاخير استغل استلام هذه السلطة لصالح تركيز نفوذه وذلك بشتى الوسائل ، منها :

– استعمال عائلته كخلفاء ومقدمين واعوان .
– اقتطاع اراض شاسعة من ارض الجماعة واستغلالها بتعبئة افراد الدوار اجباريا لحرثها وزرعها وحصدما لصالحه (التوزيع الاقطاعي) .
– مفاوضة العدو في المهادنة مقابل اعانة قصد تمركز سلطته « .. (1)

.. » وهكذا فقدت الجماعات سلطتها الاساسية واصبحت مستغلة من طرف الاقطاعيين ، واصبحت العلاقة بين الافراد من علاقة حرة مبنية على المصالح المشتركة والتضامن ، الى علاقة مبنية على استغلال الانسان للانسان ، وعلى خضوع الاغلبية لكمشة من المستغلين « .. (1) « المخزن » كدعامة سياسية تمكنها من الدفاع عن مصالحها .

ولقد تميزت الاقطاعية المغربية بخصوصيات – فرضتها الظروف التاريخية للمرحلة – طبعت سلوكها وحددت صفاتها . وضمن هذه الخصوصيات نذكر النقاط الاساسية التالية :

ومن خلال سيطرتها الاقتصادية تمكنت الاقطاعية من ايجاد سلطة سياسية مركزية :

● استعمال الدين الاسلامي من طرف الطبقة الاقطاعية ، لم يسمح لها بايجاد هياكل قادة ، على غرار شقيقتها في اوربا . وكان الانحراف والفساد الذي يصيب الاقطاعيين الحاكمين يدمج بالشعب الى محاربتهم من اجل تصحيح الانحراف . ولكن غالبا ما حدث ان الانتفاضات الشعبية التي تقوم ضد سلطة المخزن ، يحولها زعماءها عن مجراها الاولى ، حيث يتحولون هم انفسهم الى اقطاعيين بمجرد قلب الحكم القائم والاستيلاء على السلطة . وشكل هذا عاملا اساسيا في عدم استقرار الدولة الاقطاعية .

اما بالنسبة لمقاييس « النسب » (النبلاء) فكانت تعتمد على ادعاء الانتساب الى عائلة الرسول . وكان الاقطاعيون يجتهدون في ايجاد نسب وهمي يمكنهم من فرض سيطرتهم . فالعائلة « الشريفة » كانت معفية من كل انواع الضرائب ، ولها حق اقتطاع الاراضي

الجنود الاقطاعية المخزنية والشكليات الديموقراطية

« ان الانتخابات المعلن عنها لثالث اكتوبر 1969 ما هي الا تنميط وتتويج لعملية تحاك منذ سنة من اجل تنصيب هيئات معينة من طرف الادارة بغية استعمالها كأدوات طيعة متوفرة على صفة « الانتخاب » ... »

... ان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يعلن للرأي العام في الداخل والخارج انه يرفض ان يزكي بمشاركة هذه العملية الميمنة الرامية الى تزيف الديمقراطية « (2) » .

● اما سنة 1970 وبعد ان عانى النظام من أزمة العزلة الداخلية والخارجية طيلة فترة حالة الاستثناء (والتي دامت 5 سنوات !) فإنه لجأ الى منح دستور جديد وتنظيم انتخابات برلمانية .

لكن عدم تركية مجموع الحركة الوطنية لهذه العملية اكدت من جديد الطابع المصطنع للهيئات « المنتخبة » وجعلت من البرلمان الجديد جهازا تابعاً للدولة لايلعب دوره كواجهة ديمقراطية امام الرأي العام الداخلي والخارجي .

ولقد اضطر النظام الى توقيف هذه التجربة نفسها على اثر تصاعد النضال الجماهيري من جهة ، وبعد المحاولة الانقلابية لسنة 1971 وفصل التفرغ لمواجهة وضعية الجيش وتقوية الجهاز القومي .

● وفي سنة 1972 ، اعاد الكرة من جديد ومنح دستورا معدلا ، يحافظ في جوهره على مضمون الدساتير السابقة .

وكان موقف الحركة الوطنية بالاجماع هو رفض الدستور الممنوح ، وعدم تركية المحاولة الجديدة لتزييف الديمقراطية ، ولم يستمر النظام في تجربته هذه، وقرر وضع الديمقراطية جانبا ، خاصة بعد ان تعرض لمحاولة 16 غشت العسكرية .

● اما اليوم ، وبعد اربع سنوات استمرت خلالها الوضعية الاستثنائية ، فانه مقبل على محاولة اخرى ، يستهدف منها استثمار نتائج التعبئة الشعبية في موضوع الصحراء المغربية ، وذلك من اجل تدعيم مشروعياته ، واخضاع الحركة الوطنية لواقع حكمه المطلق .

النظرة المخزنية للمؤسسات المنتخبة

البورجوازية كيف تستغلها لفائدة تدعيم سلطتها .

اما بالنسبة للحكم الرجعي المغربي ، فانه لا يقبل التنازل عن السلطة الفعلية او التخلي عن جذوره الاقطاعية المخزنية .

ونظرته للمؤسسات المنتجة وفيه كل الوفاء

لفلسفته المخزنية . فالمنتخبون مجرد خدام للعرش . والمؤسسات لا يجب ان يتعدى دورها تطبيق السياسة المرسومة والاجتهاد في خدمتها وهي في نفس الوقت اجهزة لتدعيم مشروعياته او بعبارة اصح تكريس مفهوم البيعة . وفي الظرف الراهن ، فان الانتخابات الموعودة لا يستهدف منها النظام سوى تحقيق نفس المرامي .

(2) قرار اللجنة المركزية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية حول انتخابات 3 اكتوبر 1961 للمجالس البلدية والقومية .

باعتبار ان الدستور الممنوح يزور الارادة الشعبية ويزيف الديمقراطية .

● وفي سنة 1963 عمد الحكم الى تنظيم اول انتخابات برلمانية ، بهدف تحقيق واجهة « الملكية الدستورية » .

ومع موافقه السابق في مقاطعة الدستور ، قرر الاتحاد الوطني المشاركة في الانتخابات بهدف استعمال منبر البرلمان كوسيلة لفصح النظام وتعرية نواياه ، فأحرز على انتصارات انتخابية هامة ، وساهم بشكل فعال في الرفع من مستوى وعي الجماهير الشعبية وتوضيح طبيعته خصومها .

وكانت نهاية التجربة ان اقفل الحكم البرلمان واعلن حالة الاستثناء التي تلغي دور كل المؤسسات ، وتدخل لرئيس الدولة جميع الصلاحيات .

اما انتخابات المجالس القروية والبلدية التي جرت في نفس السنة (اي بعد مرور السنوات الثلاث القانونية) فلقد قاطعتها جميع المنظمات الوطنية (حزب الاستقلال ، الاتحاد المغربي للشغل ، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية) احتجاجا على تزيف الديمقراطية ، خاصة ان هذه الانتخابات جرت في ظروف الحملة الارهابية التي عرفتها البلاد والتي استهدفت الاتحاد الوطني للقوات الشعبية . و « هكذا مر يوم الانتخابات البلدية والقروية المذكور وسقط المقاطعة الشعبية والاستياء العام . واعلنت الادارة بعد ذلك ان جميع مرشحينها قد انتخبوا بدون ادنى معارض لمدة ست سنوات » .. (1) « ان المجالس المنتخبة في جو الارهاب السائد خلال يابوز 1963 لا يعتبرها السكان هيئات تمثيلية ، وانما هيئات مساعدة خاضعة للجهاز الاداري الذي يشكل بدوره اداة سياسية للقمع والاضطهاد » . (2)

● وبعد مرور ست سنوات على هذه الانتخابات المزيفة نظم الحكم عملية تجديد المجالس البلدية والقروية سنة 1969 . وهذه المجالس تعتبر عمليا مجرد اجهزة تابعة للسلطة المركزية . وفي هذا الصدد تقول اللجنة المركزية للاتحاد الوطني :

من خلال هذا الاستعراض الموجز للتجربة السابقة ، يتضح لنا ان النظام قد عاش حلقة مفرغة من التجارب الانتخابية الفاشلة ، يكمن تفسيرها في التناقض الصارخ الموجود ما بين تثبيت النظام بعمقه الاقطاعي المخزني ، وفي نفس الوقت ، البحث عن واجهة ديمقراطية شكلية .

واذا كان النظام يراهن على الحصول على نفس السمعة الليبرالية التي تمتاز بها بعض الانظمة الملكية في اوربا ، فذلك من باب الوهم لان هذه الليبرالية لم تتحقق الا بعد حل التناقض الذي اشرنا اليه ، وتنازل الملكية على الجزء الاساسي من السلطة لصالح المؤسسات الليبرالية . وهذا التنازل نفسه لم يتم طواعية او برضى منها ، لكنه كان نتيجة النضالات الجماهيرية المستمرة ضد الاستبداد والاستغلال تلك النضالات التي عرفت

ان النظام الرجعي المغربي يعتبر نفسه استمرارا للنظام المخزني ، كما يلتزم بالوفاء « للاجداد المنعمين » الذين بنوا سلطتهم على اسس استبدادية اقطاعية ، مع العلم ان الاستعمار قد لعب دورا حاسما في تركيز الطبقة الاقطاعية اقتصاديا وسياسيا ، وانقاذ الدولة العلوية من غضب الشعب وسخطه .

واذا كان النظام القائم يسعى باستمرار الى المحافظة على التقاليد المخزنية ، فانه في نفس الوقت يعمل على تطويرها وتوحيدها مع «متطلبات العصر » ، مستجيبا بذلك للتطور الحاصل داخل قاعدته الاجتماعية ، ولتقتضيات خدمة مصالح الاستعمار الجديد .

فنراه من جهة يمارس الحكم المطلق وينفرد بمجموع السلطات ، ويخضع علاقاته بالمواطنين لمنطق الرعايا والخدام ، مع ما ينتج عن ذلك من استبداد واستغلال .. ومن جهة ثانية يلجأ من حين لآخر لمحاولة التكيف مع الاوضاع الجديدة ، وطمأننة الاوساط الليبرالية والحلفاء الاميراليين وذلك عن طريق ايجاد واجهة ديمقراطية شكلية ، تخفف من حدة تناقضاته ، كما ييسر في نفس الوقت على التحكم في قوانين هذه اللعبة بالشكل الذي لا يتنازل فيه عن اي جزء من السلطة الحقيقية . واذا ما شعر بأي « خطر » في هذا الاتجاه فانه يوقف « المحاولة الديمقراطية » ويعود من جديد صراحة الى جوهر الحكم الاقطاعي المطلق .

الحلقة المفرغة للتجارب الانتخابية

● لقد ابتدأت الحلقة المفرغة التي ميزت هذه التجارب سنة 1960 حيث اعلن الحكم قرار تنظيم انتخابات المجالس القروية والبلدية . ولقد فوجيء النظام بالمساهمة الجماهيرية الواسعة التي ميزت هذه الانتخابات والانتصارات التي حققتها الحركة الوطنية . فلقد بلغت نسبة المشاركة حسب الاحصائيات الرسمية 38 بالمئة من مجموع الهيئة الانتخابية في المغرب ، وحصلت المنظمات الوطنية وخاصة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية على انتصارات هامة في مجموع المدن تقريبا وفي اهم الجماعات القروية .

وامام هذه الوضعية لم يتردد النظام في اصدار قانون تشريعي تقني ، جرد المجالس المنتخبة من جميع اختصاصاتها تقريبا ، وضيق خناق الوصاية المركزية عليها ، وجعلها جهازا تسييريا عقيما تحت نظر اعوان السلطة المحليين » . (1)

● اما سنة 1962 ، وبعد ان نفذ النظام خطته الرامية الى تصفية الوجود النسبي للحركة الوطنية داخل جهاز الدولة (اقالة حكومة عبدالله ابراهيم) وذلك بعد حل جيش التحرير وتفكيك تنظيمات المقاومة ، حاول النظام تقنين حكمه المطلق عن طريق تنظيم الاستفتاء عن دستور اعده لنفسه وحرص من خلاله على الانفراد بمجموع السلطات التشريعية والتنفيذية .

الا ان الحركة التقدمية ، وخاصة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، لم تنخدع لهذه المحاولة ، فكان ردها هو مقاطعة الاستفتاء ،

(1) مذكرة رفعتها الكتابة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية الى رئاسة الحكومة في 61 ابريل 1961 .

مازق الحكم العنصري في جنوب افريقيا

شهدت جنوب افريقيا منذ شهر ينيه حركة نضالية قوية تجلت في اضرابات ومظاهرات خصبه شاركت فيها جماهير عمالية وطلابية من مختلف « الطائفتان » ..

ولقد واجهت السلطات العنصرية هذا التحرك بشتى وسائل القمع والارهاب ، مما ادى الى اغتيال حوالي 300 مواطنا واعتقال ازيد من 2000 متظاهرا .

الا ان هذه الاساليب الارهابية لم تزد الحكم العنصري الا عزلة على عزلة ، حيث اصبح اليوم يعيش في مازق حرج ، ليس داخليا فقط ولكن كذلك على المستوى الدولي وبالنسبة للحلفاء الامبرياليين الذين يحاولون ايجاد مخرج للوضعية المستعصية في جنوب افريقيا .

منذ 25 سنة والشعب الجنوب الافريقي يعاني من تطبيق قانون الميز العنصري الذي يعتبر تقنيا واضحا للسياسة العنصرية التي تنهجها الاقلية الحاكمة .

فلقد اقر هذا القانون توزيع السكان الى اربع طوائف : « البيض والمخضومين والهنود والزوج » ، كما ينص على احتفاظ كل طائفة بعرقها ، ويمنع على الخصوص الزواج ما بين البيض والطوائف الاخرى ويعتبر ذلك بمثابة الجريمة .

ولقد حدد القانون لكل طائفة منطقة تقتطع فيها اجباريا . وعلى سبيل المثال نذكر منطقة « سويطو » المخصصة « للسود » ومدينة « ريس الرجاء الصالح » التي يبلغ عدد سكانها المليون نسمة ، كلهم من الافارقة السود . اما مدينة « دانسبرغ » فيسكنها حوالي 500 000 من المخضومين . وبالنسبة للمناطق المخصصة للبيض فيمنع على كل الطوائف الاخرى حتى التجول فيها ، ولا يمكنهم دخولها الا بواسطة جواز مخصص لهذا الشأن .

وبالاضافة الى هذه الاجراءات العنصرية المخزية ، فان الاقلية الحاكمة تاجأ باستمرار الى اصطناع وتنمية الخلافات ما بين الطوائف الغير بيض . فبالنسبة لقبيلة « الزولو » مثلا ، قرر النظام اسكان رجالها في منطقة خاصة - دون ان يكون لهم حق نقل عائلاتهم اليها - وحدد هذه المنطقة داخل المناطق المخصصة « للسود » . وبهذه الطريقة يحاول خلق الخلاف ما بين عشرات الالاف من رجال « الزولو » والعائلات السود .

واذا كان النظام العنصري يتحجر في الاستمرار في نفس السياسة التي تذكرنا بعهد العبودية ، فما ذلك الا خدمة للمصالح المادية للطغمة المستبدة التي تحاول الحفاظ على احسن الظروف لاستغلال الشعب الافريقي .

لذا فمن الطبيعي ان يأخذ النضال ضد هذا النظام طابع التضامن ما بين الكادحين . وهذا ما يتأكد بالفعل من خلال النضالات الراهنة ، حيث ان الانتفاضات الشعبية لم تعد مقتصورة على « السود » بل عمت جماهير « المخضومين » والهنود وكذلك « البيض » خاصة في الاوساط الجامعية . وهكذا شهدت شوارع مدينة « رأس الرجاء الصالح » مظاهرات خصبه ضد الميز العنصري، شاركت فيها الاف الجماهير الشعبية من مختلف الطوائف ، كما عرف جل النشاط الاقتصادي للبلاد شللا تاما على اثر الاضراب العام الذي قام بها عمال النقل والمواصلات تضامنا مع التلاميذ والشباب .

ان هذه الحركة النضالية الهامة قد اعطت الدليل على امكانية تجاوز الانتماءات العرقية ،

وضرورة التحام نضال الكادحين في اطار نفس النضال التحرري ضد المستغلين والعنصريين .

سياسة الكيانات المصطنعة

امام تصاعد هذا المد النضالي ، لجأ الحكم العنصري الى سياسة « الافيون والعصى » : فالى جانب القمع المباشر المتمثل في الاغتيالات والاعتقالات المستمرة ، صار النظام يدعي « التفتح » في اطار ما سماه « التنمية المنفصلة » اي « تنمية » كل طائفة على حدة ، مع الاحتفاظ بالتمييز العنصري . ويتضمن هذا التفتح الجديد محورين اساسيين :

● فعلى المستوى الاقتصادي ، يبدو ان حكومة « فورستر » قد بدأت تصغي لنصائح اقطاب الصناعة في منطقة « ترانسفال » الغنية بالمعادن ، هؤلاء الرأسماليون الذين يحثون الحكومة على الزيادة (النسبية والمحدودة) في الاجور . لاعتقادهم ان « الزنجي المتحضر يهتم اكثر بأجرته من السياسة » كما صرح بذلك احدهم ..

وفي نفس الاتجاه صرح وزير الشرطة في برينوريا قلثلا : « يجب علينا ان نلبي بعض الحاجيات المادية للزوج حتى يقتنعوا بسياسة التنمية المنفصلة ، ويقبلوا الدفاع عن مكتسباتهم ضد المشاغبين . وليس لنا ان نتخوف من اعطائهم القدر الكافي الذي يجعلهم يخافون على فقدانهم . اما اذا لم يكن لديهم الا القليل فانهم سيسعرون ان ليس لديهم ما يفقدونه سوى اغلالهم » ..

اما وزير الدفاع فانه ينادي من جهته بضرورة خلق طبقة متوسطة من الشباب السود ، يتولون صلاحيات الامن والعدل داخل « المناطق الزنجية » وتكون هذه الطبقة الاجتماعية بمثابة الحصن الواقي للبيض على حد قول الوزير .

يظهر اذن ان الاتجاه العام في السياسة الاقتصادية للنظام العنصري هي تقديم بعض التنازلات الطفيفة والشكلية ، وذلك بحثا عن اوضاع مستقرة اكثر ، ومحاولة منه للتخفيف من حدة ضغط الحركة الجماهيرية التي لا تزداد الا تكاثفا .

● اما على المستوى الاجتماعي والسياسي ، فهناك محاولة خطيرة ترمي الى خلق دويلات مصطنعة على مستوى المناطق المحددة بمقاييس عرقية . وهكذا وزعت الحكومة العنصرية المواطنين السود على تسع كيانات تدعى « البانتوستان » ، وهي تدفع الان القاطنين في كل « بانتوستان » الى حمل جنسية هذا الكيان مستعملة في ذلك كل وسائل الاكراه والاغراء .

وهكذا صدر اخيرا قانون يسمح للمواطنين السود امتلاك منازلهم مقابل حمل جنسية « البانتوستان » المنتمين اليه .

ولقد شرع العنصريون عمليا في تنفيذ مخطط التجزئة واصطناع الكيانات ، بتكوين دويلة « ترانسكاي » التي سيعلن على « استقلالها » يوم 24 اكتوبر القادم .

وترمي هذه السياسة في عمقها الى استمرار الاقلية العنصرية في السيطرة على اقتصاد البلاد وخياراته الهائلة ، واستعباد المواطنين السود وكافة الشعب الجنوب افريقي ، وفي نفس الوقت التخفيف من اعباء السياسة العنصرية عن طريق « التسيير المحلي » .

الا ان هذه المحاولة لقيت معارضة حازمة من طرف الجماهير الشعبية عامة ، كما ان سبعة من رؤساء « البانتوستان » انفسهم قد اعلنوا رفضهم للكيانات المصطنعة وطالبوا بالغاء قانون الميز العنصري ، ومنح الافارقة السود حقوق المواطنة كاملة . اما منظمة الوحدة الافريقية ، فلقد ادانت هي الاخرى سياسة التجزئة هذه ، واعلنت عزمها على عدم الاعتراف بدويلة « ترانسكاي » .

النضال التحرري في ناميبيا وعزلة الحكم العنصري

وتعاني حكومة فورستر من الضعف والعزلة اتجاه المشاكل التي يطرحها الاستمرار في فرض سيطرتها الاستعمارية على ناميبيا ، غرب جنوب افريقيا .

فبانطلاق الحرب الشعبية التي تقودها « منظمة شعب غرب جنوب افريقيا » (صوابو) تعزز مطالب الجماهير في الاستقلال التام ، وزاد الوعي الوطني نموا وتجذرا .

وامام هذا المد التحرري ، اضطرت الامم المتحدة الى الاعتراف بحق ناميبيا في الاستقلال واصدرت قرارا يحث الحكم العنصري على الانسحاب من ناميبيا قبل نهاية شهر غشت 1976 .

ومرة اخرى لجأ المستعمرون الى التناور ، وذلك بخلق مجلس لرؤساء الاقليات في ناميبيا واعطائه صلاحيات اعداد استقلال البلاد ، راغضين في نفس الوقت سحب قواتهم الاحتلالية وهذه المناورة تهدف في عمقها الى خدمة نظام التفرقة العنصرية بخلق كيانات مصطنعة حسب الطوائف العرقية ، في اطار دولة فدرالية تكون تحت السيطرة المباشرة للحكم العنصري في جنوب افريقيا ..

وبفضل صمود منظمة « صوابو » وتمسكها بمبدأ الاستقلال التام ، وفضحها لكل مناورات الحكم العنصري ، وجد هذا الاخير نفسه في عزلة خانقة ، خاصة وان مجموعة من الدول الافريقية تنوي العمل على طرد جنوب افريقيا من الامم المتحدة بمناسبة دورتها القادمة .

كسندر : « الفناء او الرحيل »

امام المأزق الذي اصبح يعيشه النظام العنصري في جنوب افريقيا ، والخناق المضروب عليه شعبيا ودبلوماسيا .. سارعت حليفته الامبريالية الى محاولة انقاذ ما يمكن انقاذه ، وفي هذا الاطار جرت المحادثات العلن عنها ما (البقية علي ص 7)

نضال الجماهير الاسبانية من اجل الديمقراطية (تتمة)

العسكرية الموجودة شمال المغرب تحت قيادة الجنرال فرانكو .

لقد شكلت الحرب الاهلية التي فرضتها القوى الفاشستية مأساة كلفت الشعب الاسباني ازيد من مليون قتيل ، وهي تعتبد من اكثر الحروب ضراوة ووحشية في هذا القرن .

وبالرغم من الصمود الرائع الذي سجاه التاريخ لصالح القوى التقدمية والجماهير الشعبية دفاعا عن مكتسباتها النضالية ، فان تكالب القوى الرجعية العالمية ، وخاصة منها النازية الالمانية والفاشية الايطالية ، كان عنصرا حاسما في ترجيح الكفة لصالح القوى الديكتاتورية الاسبانية واحرازها على النصر العسكري في ربيع 1939 .

وبما ان الفاشية الاسبانية قد اشعلت نار الحرب الاهلية بسبب هزيمتها في المعركة

ازمة النظام الديكتاتوري

السياسية الديمقراطية ، فان همها الاول بعد انتصارها العسكري كان هو ترجمة هذا الانتصار على المستوى السياسي بنشيط حكم ديكتاتوري فاشي مبني على الاسس التالية :

- ديكتاتورية الفرد
- منع وحظر الاحزاب السياسية والنقابات وذلك بعد اعدام مئات المناضلين التقدميين والزج بمئات آخرين في السجون ومعسكرات الاعتقال .

- منع وقمع كافة الحريات العامة .
- تركيز الحركة الفاشية « الكتائب الاسبانية » .

وهكذا فرض النظام الديكتاتوري نفسه على الشعب الاسباني وحرمه من امكانية التقدم والازدهار وزج به في عهد مظلم اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا .

استمراريته ومصلحه . فابتداء من سنة 1959 صدرت عدة قوانين وقرارات تشريعية عرفت فيما بعد بـ « القانون المنظم للدولة » ويمكن تلخيصها كالتالي :

1 - في الميدان الاقتصادي : اعطاء الضمانات الكافية للرأسمال الوطني والرأسمال الغربي لاستثمار اموالهما في الميدان السياحي على الخصوص .

2 - في الميدان السياسي : اصدار القانون المضاد لمشروع تنظيم الجمعيات السياسية والذي ركز طبيعة النظام الفاشية العسكرية والفردية ، ومشروع الاتفاق الباباوي الذي اكد الارتباط والتعاون بين النظام الفرانكاوي والفاثيكان .

3 - في الميدان النقابي : طرأت بعض التعديلات في هذا الميدان لكنها ظلت في اطار التنظيم النقابي الوحيد التابع للنظام مع عدم الاعتراف بأي حركة نقابية خارج الاطار الرسمي .

ان اول ما يلاحظ من خلال العشرين سنة الاولى (39 - 59) للنظام الجديد هو ان اسبانيا اصبحت في ظل هذا النظام من اكثر الدول تخلفا في اوربا . فلقد اتسمت مجمل هذه الفترة بتدهور اقتصادي مستمر ، حيث ان النظام الديكتاتوري كان يصرف كل جهوده في تضيق الخناق على الشعب الاسباني وممارسة القتل والاعتقال والنفي ضد كل صوت وكل مبادرة تعمل من اجل حرية هذا الشعب . وهكذا وجد النظام نفسه امام ازمة عميقة تتلخص في :

- تخلف تعاني منه اسبانيا في كافة الميادين .
- عزلة النظام على الصعيد الشعبي وتصادم الكفاح الجماهيري .

- عزلة النظام على الصعيد الخارجي ، حتى بالنسبة للدول الرأسمالية الغربية التي قاطعت نظام فرانكو لسببين رئيسيين هما : طبيعة الديكتاتورية ، وتحالفه مع النازية والفاشية . لهذا السبب او ذاك ، ارتأى هذا النظام ان « يطور » نفسه ، وذلك في اطار وضمن

مأزق الحكم العنصري في جنوب افريقيا (تتمة)

وانها لا زالت مستمرة في نفس السياسة العنيفة في العنصرية والرجعية .

وامام تصاعد النضال الجماهيري التحرري في كل من جنوب افريقيا وناميبيا ، وبثورة النضال الوحيد ضد المستعمرين ، يتأكد لنا بالفعل ان مصير الحكم العنصري سوف ان يكون سوى « الخيار بين الرحيل والقنا » .

مشانق جماهيرية

نشرت جريدة « الاوبسرفر » تصريحاً ل احد المواطنين البريطانيين ، اعتقل سابقا في سجن « زوندروانر » بـ « بريتوريا » جاء فيه ان العنصريين يمارسون الاعدام الجماعي بواسطة مشانق جماعية ابتدعوها لاغتيال ستة مناضلين مرة واحدة ! وقال انه شاهد هذه المشانق في نفس السجن المذكور .

والجدير بالذكر ان جنوب افريقيا هي البلد الذي يتم فيه اعدام معدل 120 مواطناً في السنة .

بين كسنجر وفورستر . ولقد حاول كسنجر الضغط على حليفه بجنوب افريقيا لاقناعه بضرورة التنازل عن بعض الامتيازات والتقليل من حدة التعصب حتى لا يضطر حكام جنوب افريقيا « الخيار بين الفناء والرحيل » كما قال كسنجر .

ولا يعجز كاتب الدولة الامريكاني من خلال ذلك الا عن رأي الرأسماليين المستعمرين لخيرات ناميبيا وجنوب افريقيا ، حيث اعرب البعض منهم (رئيس شركة « كوربوريشن » في جنوب افريقيا ، ورئيس غرفة الشركات المستغلة اناجم ناميبيا) عن رغبتهم في ايجاد « تسوية عاجلة » لمشكلة استقلال ناميبيا ، وتوفير اوضاع مستقرة ، حتى يتسنى لهم جلب رؤوس الاموال الكافية لاستغلال الخيرات المعدنية الهائلة باكثر فعالية في كل من جنوب افريقيا وناميبيا .

لكن بالرغم من مجموع هذه الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية ، فيظهر ان الطغمة العنصرية لم تستخلص الدروس ، الاختيار التوري من 7

4 - في الميدان الصحافي : السماح باصدار بعض الصحف ، لكن تحت اشراف اجهزة النظام ، مع العلم ان اغلبية المسؤولين عن ادارة الصحف يعينون من طرف الحركة الحاكمة .

وبموجب هذا « التطور » الذي اقبل عليه النظام في بعض الميادين مكرها بعد استفحال الازمة العامة اثر الجمود الذي استمر فيه خلال عشرين سنة ، بدأت رؤوس الاموال الامريكية والاوربية تتدفق على اسبانيا لتستثمر في مشاريع اقتصادية وخاصة في ميداني الصناعة والسياحة .

ان سياسة النظام الديكتاتوري من اجل هذا التطور الرأسمالي ، وبالتالي ، الخروج يالاقتصاد الاسباني من اقتصاد زراعي الى اقتصاد صناعي - زراعي ، كانت له آثاره على المستوى الاجتماعي والسياسي .

وما هجرة الفلاحين من البادية الى المدن الا نتيجة للتحويل الحاصل في الاقتصاد الاسباني مما عمل على تكثيف حجم الطبقة العاملة وتزايد وعيها ، وتعزيز صفوف الحركة التقدمية والديمقراطية ، بالاضافة الى بروز تنظيمات وتجمعات قوية اختار البعض منها طريق العنف ومجابهة النظام (حركة اتا في بلاد الباسك) . دفع كل هذا بالحركات التقدمية الاسبانية المنظمة الى اخذ مواقع جديدة في النضال من اجل تغيير النظام الديكتاتوري الماشرعي ، حيث بدأت التحركات في اتجاه الاحتجاج والمطالبة بالحريات الديمقراطية ، وحق الشعب الاسباني في ممارسة حكم نفسه بنفسه .

وقاوم النظام كل هذه المحاولات مستمرا في نهج نفس الاسلوب رافضا التنازل عن اي جزء من السلطة التي يمسكها بيد من حديد .

لكن هذا النظام الديكتاتوري المرتبط بشخص فرانكو تعرض لازمة حادة ايام مرض الجنرال العجوز سنة 1969 مما استدعى اعلان حالة الطوارئ في كافة انحاء البلاد ولادة ستة اشهر . وكانت هذه الازمة بمثابة هزة عنيفة زعزعت النظام ككل ، حيث اضطرت هيكله ، كما كانت لها آثار ملموسة في السنوات اللاحقة بسبب التساؤلات التي طرحت بشأن النظام ككل ، والمتعلقة بمرحلة ما بعد فرانكو .

امام هذه الازمة ، اقبل النظام على مراجعة اوضاعه ، وترتيب مراحل المستقبل ، والبحث عن بديل للعجوز فرانكو ، وذلك من خلال القرارات الاساسية التالية :

- تعيين الامير خوان كارلوس « كورث للتاج الاسباني » بتاريخ 15 - 6 - 1971 .
- تعيين كاريو بلانكو رئيسا للوزراء بعد ان كان فرانكو قبل هذا التاريخ يجمع بين رئاسة الدولة والوزراء بالاضافة الى المناصب اخرى عديدة كقائد اعلى للقوات المسلحة ، ورئيس لحركة الكتائب ... الخ .

ولقد شكل هذان القراران ، والنتائج العملية التي تمخضت عنهما منعطفا هاما في تاريخ النظام الفرانكوي الهرم .

وفي نفس الفترة شهدت النضالات الجماهيرية المطالبة تصاعدا ملموسا ، خاصة منها نضالات الطبقة العاملة ، في مختلف مناطق اسبانيا ، بقيادة تنظيمات نقابية غير معترف بها من طرف النظام ، ونضالات الطلبة والاساتذة في الجامعة . بالاضافة الى انطلاق وضغط العمليات المسلحة في بلاد الباسك من طرف منظمة « اتا » .

(في عدد مقبل : تحضير البديل للنظام الفرانكاوي)

الحلول الجزئية في خدمة « التسوية الشاملة »

ولتخفيف الصدمة عند الجماهير الناتجة عن اتفاقية سيناء لجأ النظام السوري الى شعارات المزايدة والتظاهر برفض الاتفاقية ، والتقرب الى الثورة الفلسطينية من خلال الخطب الرنانة ، لامتناس نعمة الجماهير ، وتهيب الجوع النفسي لتنفيذ الشوط الثاني من مخطط التسوية ، بتحريك الفاشية الانعزالية ، ثم التدخل في لبنان .

غير ان ردود الفعل التي اثارها اتفاقية سيناء لدى الجماهير العربية أكد لواضعي المخطط ومنفذه ضرورة تحجيم وترويض كل الطاقات الذاتية المتواجدة في الساحة ، بدءا بالثورة الفلسطينية حتى تصبح قابلة للدخول في باب التسوية بعد قلم اظافرها ، وانتهاء بالحركات الوطنية الديمقراطية التي من شأنها ان تصبح معيقا لانجاز مخطط التسوية الشاملة .

وحتى يتم احكام الطوق ، وشل كل الطاقات التي من شأنها ان تصبح قوة معرقله موضوعيا لفلسفة التسوية ، دفع بالجيش السوري في معركة مفتعلة لا شعبية ، في الوقت الذي كان عليه ان يواجه المعركة الحقيقية ضد العدو الصهيوني . والهدف من هذه المعركة هو ضمان الحدود الامنة « لاسرائيل » بتكسير الجيش السوري ، وافراغه من محتواه الوطني كقوة ذات تجربة قتالية ، وقادرة على اطلاق امن « اسرائيل » .

وكان من الضروري العمل على اضعاف هذه القوى من خلال الاصطدام فيما بينها ، لانهاياها بواسطة الاحتراق الداخلي ، الذي يؤدي مباشرة الى تحطيم نفسية المواطن العربي ، ونسف كل أسس العوامل الموضوعية التي من شأنها أن تساهم في خلق البديل الحقيقي القادر على مواجهة المخطط .

من هذا المنطلق افتعلت احداث لبنان في الشرق العربي وقضية الصحراء في مغربه ، تحت اسماء شتى ومظاهر مختلفة لكن مع وحدة الهدف ، وهو شرذمة التضامن العربي ونسفه من القاعدة بشكل تجعل نقاط الاحتكاك تتجاوز القمم لتنفث سمومها داخل الجماهير ، لتتآكل فيما بينها ، وتفتت طاقاتها ، وشدها الى الخلف حتى تصبح من جديد سجين للصراعات العشائرية والنزاعات الطائفية ، وفي احسن الاحوال ضحية النعرة الاقليمية أو الوطنية الضيقة .

والهدف من انهاء كل القوات والانظمة الوطنية ، واجهاض كل التجارب الديمقراطية ، هو افساح المجال امام الرجعية العميلة لتصبح البديل الواقعي ، على انقاض القوى المحترقة ، بالشكل الذي يجعلها باستمرار خاضعة لارادة واضعي المخطط .

وان انهاء التجربة الديمقراطية في الكويت بواسطة قرار حل البرلمان وتجميد الحريات العامة ، ووضع القيود على الصحافة ، ما هو في الحقيقة الا فصل جديد من هذا المخطط الشامل والرهيب ، لاختداد انفس أي تجربة ديمقراطية في الوطن العربي .

بالتحدث عن مشروع الوحدة أو الفيدرالية ؟ وهل يمكن اعتبار كل ضحايا الثورة الفلسطينية والجماهير اللبنانية والجيش السوري ثمنا ومبررا للالتقاء ووحدة الثورة مع جلاذيتها ؟ أم هو في الحقيقة تغليب وتنصليط للوصول الى الوحدة بين سبتمبر الاسود الاردني 1970 وسبتمبر الاسود السوري 1976 .

ان الحديث عن الوحدة و 23 سبتمبر ووقف اطلاق النار ، هو في الحقيقة عملية ذر الرماد في اعين الجماهير العربية ، ومحاولة يائسة لتضليل الرأي العالمي عن الدور الحقيقي الذي يقوم بتنفيذه النظام السوري والمرسوم له من طرف الامبريالية ضمن مخططها الشامل لشل أي تحرك تقدمي واضعاف أي تطور للوعي الجماهيري داخل الوطن العربي ، وبالتالي اجهاض حركة التحرر الوطني بالقضاء على مفجرها الاساسي الثورة الفلسطينية .

من هذا المنطلق جاءت اتفاقية سيناء ، التي أدت الى سحب مصر من المعركة لكونها تشكل عنصرا فعلا ومؤثرا في الساحة العربية ، انطلاقا من ثقلها البشري ووزنها الحضاري . غير ان هذه التسوية الجزئية لم تكن في الحقيقة الا مقياسا لجس النبض عن مدى استعداد الجماهير للقبول بالحلول الاستسلامية مع اسرائيل .

مقتطفات من اتفاقية سيناء

انها ان تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية او تتفاوض معها ما دامت منظمة التحرير الفلسطينية لا تعترف بحق اسرائيل في الوجود ولا تقبل قرار مجلس الامن 242 و 338 ، وستجري حكومة الولايات المتحدة مشاورات كاملة وتسعى الى توفير موقفها واستراتيجيتها حول هذا الموضوع ، في مؤتمر جنيف للسلام ، مع حكومة اسرائيل ..

الوثيقة الثانية بند 3

« ستبذل الولايات المتحدة كل الجهود لتضمن اجراء كل المفاوضات الاساسية في المؤتمر على اساس ثنائي » .

الوثيقة الرابعة بند 1

« تنوي الولايات بذل جهد جدي للمساعدة على اجراء المزيد من المفاوضات بين سورية واسرائيل بالطرق الدبلوماسية في البداية » .

الوثيقة الاولى بند 13

« تشارك الولايات المتحدة في الموقف الاسرائيلي انه ، في الظروف السياسية القائمة ، ستوجه المفاوضات مع الاردن نحو تسوية سلمية شاملة » .

اذا كانت الانظار تتجه نحو يوم 23 سبتمبر الحالي ، باعتباره اليوم الذي تنتهي فيه مهام الرئيس فرنجية ، ليتولى بعده الرئيس « المنتخب » الياس سركيس ، مهامه الجديدة . فكأن ازمة لبنان لا تتعدى ان تكون أزمة رئاسية تنتظر يوم 23 سبتمبر لتعود الحياة الى مجراها العادي !

وقد حاول النظام السوري ايهام الرأي العام باستدعائه الرئيس سركيس الى دمشق يوم 31 غشت وكأن الامر لا يعدو أن يكون مسألة وقت ، وتسلم منصب الرئاسة ، في الوقت الذي يستمر النظام السوري بالدفع بوحداته القتالية لمواجهة الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية . للقيام بالمزيد من المذابح تجاه المخيمات وضد اللاجئين .

وفي جو ازدياد التوتر ، وتركيز القصف على مراكز الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية . تتحدث صحف النظام السوري عن مشروع وحدة فدرالية بين سوريا والاردن ولبنان مع ضم منظمة التحرير ، أو بالأصح بقايا لبنان وانقراض الثورة الفلسطينية . وكان مذابح لبنان وجريمة تل الزعتر ، نفذت من أجل تحقيق حلم الجماهير التوافق الى الوحدة ؟

فبأي حق يسمح النظام السوري لنفسه

الوثيقة الاولى البند 13

« وفقا لمبدأ حرية الملاحة في عرض البحار وحرية المرور في المضائق الموصلة بين مياه دولية وفوقها ، تعتبر حكومة الولايات المتحدة مضيق باب المندب ومضيق جبل طارق من الممرات المائية الدولية . كذلك تعترف حكومة الولايات المتحدة بحق اسرائيل في حرية الطيران فوق البحر الاحمر ومثل هذه الممرات وستؤيد ممارسة هذا الحق دبلوماسيا » .

الوثيقة الاولى البند 16

« تتفق الولايات المتحدة واسرائيل على توقيع بروتوكول الاتفاق المصري - الاسرائيلي وبدء تنفيذه بكامله لن يتم قبل موافقة الكونغرس الامريكي على دور الولايات المتحدة في مهمات المراقبة الموصوفة في الاتفاق وملحقه » .

وقد ابلغت حكومة الولايات المتحدة اسرائيل انها حصلت على موافقة حكومة مصر على ذلك » .

الوثيقة الثانية بند 2

« ستواصل الولايات المتحدة التقيد بسياساتها الحالية حيال منظمة التحرير الفلسطينية ، اي

**مزيدا من التعبئة والتضامن
لأحياء مخططات الامبريالية والرجعية العربية
ونصرة المقاومة الفلسطينية والحركة التقدمية اللبنانية**